ملاحظات
على ما جاء فى المؤتمر

الدكتور
ابراهيم حلمى عبد الرحمن
المستشار الاقتصادى لرئيس مجلس الوزراء

ان ملاحظاتى على المؤتمر تنبع من اهتمامنا اهتماما كبيرا بموضوع المؤتمر سواء بالنسبة للسادة الذين تحدثوا أم الذين اشتركو فى المناقشات التى تلت المحاضرات . وفى الحقيقة انه عندما تتاح لى فرصة الحضور فى مجموعة من مجموعات العمل فانى أجد الجميع يشاركون بتوصيات هامة سوف تعرض على حضراتكم أما ملاحظاتى على هذا المؤتمر فيمكن اجمالها فيما يلى :

أولا — ان النقاش الذى دار بين الحاضرين كان عن الماضى أكثر من المستقبل . وبمعنى آخر — واعتذر عن التعبيرات غير المناسبة — كانت عبارة عن ولوله كمايقال : يا خرابى .. يا نهـارى .. الخ هذه الولولة التى لا تعطى نتيجة — لقد اختير عنوان المؤتمر لأن يكون هدف الحديث عن الانتاج الوطنى .. ومستقبل مصر الاقتصادى . ولم أجد أحدا تكلم عن مستقبل مصر الاقتصادى . بمعنى أن نقول ماذا يكون قيمة انتاج اليـوم بالنسبة لمستقبل مصر الاقتصادى وما هو الطريق الذى سـوف نسـير فيه . وهذا لا ينقص من أهمية ما قيل ولكنه ليس منطبقا على ما استهدفه المؤتمر من الكلام عن مسـتقبل مصر الاقتصـادى ، ودور الانتاج ليس ضرورة بالصورة الحالية انما بالصورة المناسبة للانتاج بالنسبة لمستقبل مصر الاقتصادى .

اننى لا الوم ، ولا أعاتب وانما عودتمونى على أننا نسـتمع الى ملاحظات صريحة والاهتمام بتحليل الماضى لأن تحليل الماضى فى حـد ذاته شىء مفيد وفائدته لا تتحقق الا اذا كان منيرا للمستقبل لاننا اذا اكتفينـا بتحليل الماضى وما ألقاه من أضواء دون أن نستفيد من خبرات الماضى فان

الكشاف الذى ينير الطريق يكون قد وضع بالعكس أى وضع فى الخلف بدلا من أن يوضع فى الأمام فهو يسلط ضوءه على الماضى ونحن لا نريد السير الى الخلف بل نريد أن يكون السير الى الأمام الى مستقبل مصر الاقتصادى .

ثانيا ــ ان العربة التى تسير بكشاف كبير فى الخلف وكشاف صغير بالأمام فالسائق يرى الذى فى الخلف ويسوق الى الأمام . وبمعنى آخر فان خط سيره يكون انعكاسا للماضى أكثر منه رسما للمستقبل . وهذا بالفعل الذى تسير عليه الحكومة . فنجد أن البيوت اذا وقعت أمسكت بالمقاول او المهندس أو الأسمنت ولم تمسك من الأول جميع العناصر الداخلة فى البناء وتتأكد من سلامتها . كذلك نجد عملية المجارى عندما انفجرت فكرت الحكومة فى عمل مشروع يتكلف ١٠٠٠٠٠ مليون جنيه ونحن نعلم أن المجارى خسرانه منذ زمن ومن الجائز أن تنفجر فى أى وقت فلماذا لا نعمل حسابنا على هذا حتى لا نحمل موازنة عام واحد ١٠٠٠ مليون جنيه ونعطى عملية المجارى أولوية .

كذلك اذا تعرضنا لموضوع الدعم فاننا نجد انه موجود منذ فترة طويلة . وبقى لنا عشر سنوات ونحن نقول سوف نعمل كذا وكذا وذلك نتيجة لعملية انفعالية على أساس الماضى أكثر منها اتفاق على خطة عمل للمستقبل . وهذا ما كنت أهدف اليه عندما قلت بأن عندنا سيارة تمشى فى الطريق الى الأمام وكشافها فى الخلف والسائق يسير على ما يسمح به هذا الضوء الخلفى من كشف للطريق . وهذا السائق بالقطع لا يعرف أين يذهب ولذلك نجد أن المتحدثين ومن فى القاعة الجميع يتكلم عن عملية التشابك بين الموضوعات . وهذا صحيح لأن خط السير غير واضح ولا يعرف الشخص الى أين هو ذاهب لأنه لا يعرف الطريق الذى يسير فيه فهو يعرف ماذا فعل فى الماضى ولكن ليس لديه توجيه للمستقبل . وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون موتور السيارة ٥٠٠ حصان مما يعطيها قوة والسائق كفء وانما عدم وضوح الرؤيا للطريق قد تعرضه للهلاك . كذلك عملية الادارة لابد أن تعتمد على رؤيا مستقبلية لكى تنمو وتتطور . وقد تتحقق هذه الأمنية بوسيلة أو بأخرى وأن ترسم خط سير للمستقبل وأن تعد موازنة تخطيطية لمدة ٤ أو ٥ سنوات حتى يكون هناك مستقبلية واضحة .

ومن ثم فيجب أن يكون هناك خطة مدروسة للمستقبل ولا تقوم على حل مشاكل الماضى والانعكاسات التى تنشأ عن شعورنا بالنقص فيما يحدث . فمثلا يقال كان عندنا ٥٠٠ مدرسة أصبحت الآن ٦٠٠ مدرسة فهل هذا يدل على التقدم ؟ وهل ما بنى هو ما نحتاج اليه أم نحتاج الى أكثر ؟ وسأقص على حضراتكم حكاية طريفة فى الستينات سيرت السكك الحديدية قطارا مكيفا من القاهرة الى أسوان ودعى الوزير رئيس الجمهورية أن يركب من محطة مصر ويبيت ليلة فى القطار احتفالا بافتتاح هذا الخط ولكن اعترض على ذلك كبار موظفى السكك الحديدية وقالوا يذهب الرئيس بالطائرة الى أسوان ثم يركب القطار من هناك لأننا لا نضمن أن تجد القطار بحالة جيدة عندما يصل الى الأسوان لذلك فان الرئيس يركبه من هناكوهو نظيف وهذا يدل على اننا لسنا مطمئنين لادارتنا لمؤسساتنا .

ثالثا ــ ان المتحدث الذى تحدث عن المستقبل فى هذا المؤتمر باسهاب هو الدكتور حاتم وذكر لنا تقديرات لما تحتاجه مصر سنة ٢٠٠٠ وعندما أتى الى الموارد لم يتكلم الا على الموارد المائية وقال بأنه بعد فحص الموارد المائية والأرض فانه يمكن أن نزيد الرقعة الزراعية ٢٫٨ مليون فدان جديدة لوجود المياه التى تكفيها .. كل هذه التقديرات محددة بمعرفة الخبراء المختصين من المجالس القومية وفيها أخذ ورد ولكنى أود أن أسأل سؤالا وهو اين الستة ملايين فدان الخاصة بشرق العوينات؟ وهل هذا الكلام الذى قيل عنهم صحيح أم غير صحيح ؟ فلقدسمعنا انه توجد ٦ ملايين فدان بالعوينات ويمكن أن تروى بالمخزون المائى الموجود ، كما قيل بأنهم يستخدمون الطاقة الشمسية . وهذا يعنى بأن هناك جهودا تبذل لا ننقص منها وانه عندما نحسب الموارد فانه لا يمكن أن نحدد مقدار الزيادة تحديدا دقيقا بل لابد أن يكون هذا التحديد له حد أعلى وحد أدنى لاحتمال ان هذه الموارد قد تزيد أو تنقص وان الماء والأرض ليستا كل الموارد حيث توجد موارد أخرى بترولية او مالية .. الخ .

المفروض أن الدراسة التى أعدتها المجالس القومية المتخصصة تتجمع مع بعضها ثم توضع فى اطار الموارد المقدرة ثم ترتب حسب الأولوية بحيث يكون هناك أولوية أولى وثانية .. فمثلا لا نبدأ فى برنامج اسكان وتعمير لمنطقة القناة وليس لدينا مصنعا لانتاج الأسمنت بل الواجب أن نبدأ بمصانع الأسمنت ثم برنامج الاسكان . كما انه يجب أن تكون

هناك أولوية قبل مصانع الأسمنت بالمشروعات الكهربائية فلابد من مراعاة ترتيب للأولويات اذ أن عملية الترتيب هذه هامة جدا للتخطيط للمستقبل لأنها توضح الحدود التى يمكن السير فيها ولكن ربما تكون المجالس القومية — وهذا موضوع يمكن التأكد منه — قد أجرت التقدير المستقبلى فى حدود موارد معينة وبالنسبة لأولويات موضحة .. أو ربما أننى قد استمعت الى العرض المستفيض الذى ذكره الدكتور حاتم ولم أجد فيه النقطتين اللتين هما : نقطة قياس الحجم الكلى للتنمية ، ونقطة ترتيب الأولويات . ونقطة ترتيب الأولويات فى الحقيقة أهم من قياس الحجم الكلى للتنمية لأننا فى الخمسين سنة الماضية أعطينا أولوية للخدمات دون أن تكون هناك أولوية ولو النصف لعملية الانتاج ، اذ المفروض أن أعطى للخدمات ما يؤدى الى زيادة قدرة الانسان على الانتاج — وهذا لم يحدث فكانت النتيجة أننا انفقنا مواردنا على الخدمات ولم يحصل المجتمع من هذا العائد على قدرة انتاجية أكبر .. بل تعود الناس على مستوى من الانفاق والخدمات أعلى من مستوى الانتاج ومن هنا حدثت الفوارق التى نشعر بها جميعا وهو الاختلال العام . وهذا الاختلال عندما يبدأ على مستوى المجتمع لم يبدأ كاختلال على مستوى الفرد فمجرد قرشين يسدوا هذا الاختلال بل ان هذا الاختلال يؤدى الى تغير فى مجموعة العلاقات . وهذا الاختلال متعمد فى المجتمع وذلك باعطاء أولوية للخدمات لم تؤد الى زيادة فى الانتاج ومن هنا بدأت الثغرة .

وازدادت الفجوة بين الانتاج والخدمات ومن ثم بدأت مجموعة العلاقات داخل المجتمع تتشابك بشكل خاطىء . وهذا الوضع الذى نحن بصدده المتمثل فى العلاقات الأجرية والسعرية والثقافية لأن المجتمع أصبح معيبا والمسئولين يقولون بأن الله يبرزقنا بقرشين من الخارج سواء من الروس أو الأمريكان والمسألة ليست سد ثغرة مالية وانما مسألة تنظيم لاجتهاد اجتماعى وتعاون على جميع المستويات كما أن المسألة ليست سدا لعجز الموازنة لأن الموازنة عندما يحدث بها عجز ولم تتوازن فانه يضيف المبلغ الذى يجعلها تتوازن لأنها تضم ٤٠ أو ٥٠ مليون وهذه المبالغ بتفاعلها مع بعضها يمكن توفير مقدار العجز .

رابعا — لقد تحدث الدكتور ابراهيم سعد الدين الذى كان مديرا لمعهد الدراسات الاشتراكية عن المبادىء الاشتراكية « لكل قدر عمله » وقد

كنت أود أن أسأله هل قلت هذا فى سنتى ٦٦ ، ١٩٦٧ أما أننا نقول ذلك اليوم لأنه عندنا نظرة حكيمة من الماضى دون تصور للمستقبل .. اننى أصف التجربة الاشتراكية المصرية بأنها بدأت بداية حسنة بنية حسنه وهى أن تعوض الفقير عما فاته ، ومحاولة فتح الفرص للتعليم والصحة والحياة الكريمة لأكبر عدد من الفقراء الذين نالهم كثير من الضرر فى العهود السابقة للثورة . فنحن نعرف جميعا بأن الفلاح فى عهد الاحتلال كان يعمل طوال اليوم على رغيف وبصلة وهذا المستوى مجحف وغير معقول . فى حين كان يتمتع بخيرات مصر الطبقات الغنية وخاصة الطبقات المتصلة بالحكام سواء كانوا مصريين أم أتراك وبذلك لم تكن هناك عدالة اجتماعية وبدأنا بعد الثورة نصحح هذه الاوضاع ونقول بالفرص المتساوية والعدالة الاجتماعية ومنع الاحتكار والاقطاع وهذه مبادىء صحيحة وواجبة . ولكن الذى حدث أننا عملنا أشتراكيه بدون جيش أحمر وبدون سيبريا فصعت الاشتراكية هينة لينة تعطى عندما تقول هات فانفصل الاجر عن الانتاج .

ثم بعد ذلك تطورنا الى نظام مختلط بالراسمالية والاشتراكيه لأن الرأسمالية نظام قاس فالذى يخسر السوق تذبحه فالعملية اما مكسب أو خسارة ولا توجد رحمة فهناك أفراد ينزلون من أعلى الى أسفل فى يوم لأنه قائم على المخاطرة . ولكننا نحن حمينا النظام الجديد من هذه المخاطر ووضعنا مخدة أو شبكة تمنع الشخص من الوقوع فالذى يخسر يذهب الى الحكومة ويصرخ فتعطى له الحكومة تعويضا — وهذا لم يرد فى النظامين الاشتراكى أو الراسمالى — فلقد ذكرت فى المحاضرة السابقة بأن الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية استطاعت أن ترفع نصيبها من الانتاج العالمى من ١٠٪ الى ٢٥٪ وهذا يعنى أنها استطاعت أن تحصل على نسبة ١٥٪ من الانتاج العالمى على حساب الدول الرأسمالية ومن هنا نستنتج بأن الدول الاشتراكية لكى تحصل على هذا كافحت وفتحت منافذ لها وسط المجتمع الرأسمالى القوى وبذلك تقدمت .

فالاشتراكية ليست كسل دائما عمل فى حدود وكذلك الرأسمالية أيضا لا مكان فيها لكسلان وانما نحن فى مصر تحولنا الى نظام التكية . فالحكومة المصرية منذ ٤٠ أو ٥٠ سنة كانت تريد زيادة الخدمات — وهذا حق أساسى اذا كان يزيد القدرة على الانتاج — ولكن الدولة رأت أن تريد الخدمات لكى تعوض أيام الحرمان فقالت ليس من المعقول أن مردا

يأكل عيش وبصل وجاهل وصحته بها كثير من الأمراض وتنتظر منه أى شيء فلابد من أن نعطى له الحد الأدنى من الغذاء ومن الخدمة الصحية والتعليم لكى تكون عنده فرصة متساوية ويستطيع أن ينتج وكان هذا هو الهدف الأول ــ ولكن هذا الهدف اختلف الآن ولم يتحقق ويرجع عدم تحقيقه الى بعض الأسباب منها أننا طبقنا جزءا من الفكر السياسى والادارى دون جزء آخر ودون أن نعوضه بوسيلة أو بأخرى وضجرنا جميعا من الانغلاق الذى كان موجودا وخاصة بعد سنة ١٩٦٧ فأصبحت المعنويات سيئة فكان الموقف صعبا أدى الى التفكير فى سياسة الانفتاح الاقتصادى .

خامسا ــ بالنسبة للانفتاح الاقتصادى فقد تحدث الدكتور سلطان أبو على ولم يعطنا البيانات المناسبة ولكن نستطيع أن نستخرجها . لقد ذكر بأن المشروعات الاستثمارية طبقا للقانون رقم ٤٣ يمثل رأس المال المصرى منها نسبة ٦٥٪ وأظن أن راس المال العربى يمثل نسبة ٢٠ أو ٣٠٪ ورأس المال الأجنبى يمثل ١٠٪ ومعنى هذا أن المستثمر المصرى مازالت نسبة كبيرة مع المشارك العربى أو الأجنبى حيث لا يوجد أى مانع. وهنا يمكن القول بأننا وجدنا متاعب كثيرة لأننا لم نترك الرأسمالية تتفاعل بقسوة مع المخاطرة ولم نترك الاشتراكية تتفاعل بقسوة مع المهمل وجمعنا ما هو لين فى النظامين ووضعناهما مع بعضهما فأصبحت تكيفه الانفتاح الاقتصادى .

سادسا ــ اننى أرى فى حديث الأخ محيى الدين أن التنمية الزراعية محدودة بالماء والأرض وأن الزيادة فى الانتاج الزراعى سواء عن طريق التوسع الرأسى أو الأفقى لا تزيد عن مرتين أو ثلاثة حيث أن هذه الانتاجية محدودة بالماء والأرض والتكنولوجيا وتفتيت الملكية ــ وكما سبق أن ذكرت فى المحاضرة السابقة أن المجتمع الحالى ايراده يتحقق بنسبة ٢٥٪ من الزراعة ، ٢٥٪ من الصناعة ، ٥٠٪ من الخدمات بما فيها الخدمات المتعلقة بالانتاج والحياة الاجتماعية فاذا كانت نسبة ٢٥٪ لا تزيد الا مرتين أو ثلاثة والخدمات المفروض أنها لا تزيد لأن زيادتها بدون زيادة فى الانتاج الزراعى والصناعى تصبح عملية استهلاكية مثل التى نحن فيها الآن .

فلو لم ندبر أنفسنا من الآن بأن الصناعة هى التى تتقدم بأسرع ما يمكن فان الدخل لا يرتفع . وأظن أن حضراتكم ستقولون نحن لا نستطيع

أن نسير الآن ثم نقول زود الدخل الصناعى !! واننى أقول أننا نتكلم عن المستقبل فلابد من أن تزال العقبات التى تحد من عملية الانتاج الصناعى بحيث ينطلق ويحقق الزيادة المرجوة منه فانه يلزم لكى يرتفع الدخل القومى الى الضعف فى العشرين سنة القادمة وذلك بأن يعيش الفرد فى مستوى احسن مرتين من المستوى الحالى من غذاء ومسكن . الخ مع مراعاة أن السكان تزيد مرة ونصف فان الدخل يزيد ثلاث مرات . فمثلا لو كان الدخل الحالى ١٠٠ فانه لابد أن يكون ٣٠٠ فيكون المطلوب من الزراعة نسبة ٢٥٪ أى ٧٥ كحد أقصى فى حين لا تزيد الخدمات عن الضعف فان نسبة ٥٠٪ تساوى ١٠٠ وبذلك يكون اسهام كل من الزراعة والخدمات مقداره ١٧٥ من ٣٠٠ وبالتالى يكون الباقى وهو ١٢٥ مقدار المطلوب من الصناعة وبذلك تزيد خمس مرات عن الانتاج الحالى خلال العشرين سنة القادمة .

ومن هنا يجب أن تجدد المصانع الحالية وأن تنشأ مصانع جديدة حتى يمكن أن يكون هناك مستقبل اقتصادى مشرق لمصر .. واذا كان هناك بديل للوصول الى هذا المستقبل فيمكن للسادة وزير الصناعة والتخطيط ان يخبرانا به دون أن يكون هنا تخمين ، أو الاعتماد على البترول لأن هذا المورد غير مستقر ولا يمكن الاعتماد عليه ، كما لا يقال بأن هناك ستة ملايين فدان فى العوينات ونحن لم نزرع ١٠ آلاف فدان منهم بل نريد شيئا محددا يستطيع أن يسهم فى زيادة الدخل القومى ثلاثمرات خلال العشرين سنة القادمة حتى يكون هناك مستقبل اقتصادى لمصر .. واننى لا أرى بابا غير زيادة الانتاج الصناعى كما ذكرت .

لقد ذكر الأخ يحيى فى حديثه أنه كانت توجد لجنة مشكلة من السادة وزراء التموين والزراعة والتخطيط والاقتصاد منذ سنتين وذلك لدراسة الفجوة الغذائية وقدرت أن الفجوة الغذائية مقدارها كذا فى السنة — ولم أتذكر السنة التى كتب فيها تقرير هذه اللجنة قد يكون من سنتين أو ثلاث — فأرجو من الأخ يحيى وعن طريق مجلس الوزراء أن يدعو هذه اللجنة للاجتماع مرة أخرى ومراجعة التقديرات التى كانت محددة بشأن هذه الفجوة فمن الممكن أنتكون قد زادت أو قلت لأن هذا مهم ومرتبط بمشروعات الأمن الغذائى وترشيد الاستهلاك ولنعرف الى أى حد تقدمنا فى الاكتفاء الذاتى .. قيل أننا اكتفينا ذاتيا فى زراعة الفول أما بالنسبة للعدس فقيل صعب والقمح أصعب والزيت مستحيل ولم يقل لماذا هذه

الاستحالة فلا يكفى أن يذكر رقم استهلاك مصر من الزيت بل لابد من أن يكمل التفكير ويقول كيف نستطيع أن نكتفى ذاتيا من الزيت ولا يمكن أن نستمر فى الاقتراض لكى نحصل على الزيت الذى من الممكن أن نستغنى عن جزء كبير منه يجب أن تكون هناك حلول وأن نلم الموضوع وهذه مهمة لجنة الفجوة الغذائية بأن يدرسوا كما درسوا فى الماضى مقدار الفجوة وأن يدرسوا أيضا كيف يمكن التغلب على مشاكل انتاج الغذاء من القمح والسكر .

سابعا — ونحن عندما نقول بزيادة الانتاج الصناعى لكى يكون المستقبل الاقتصادى أفضل فانه يجب أن يراعى تصدير جزء من هذا الانتاج الصناعى لكى نشترى لوازم الغذاء والمعدات .. ولكن من يشترى هذا الانتاج الصناعى ؟ وكيف تصبح تركيبة الصادرات والواردات الصناعية الوسيطة فى مثل هذا الموقف ؟ وكيف نتجه ؟ واجابتى على هذه التساؤلات هى أن هذا من صميم عمل الحكومة وليس وزير الصناعة بمفردة . واذا كان مستقبلمصر الاقتصادى — كما ذكرت — مرتبط ارتباطا كبيرا بالقدرة على التنمية الصناعية دون اهمال لفرص التنمية الزراعية والخدمية المحدودتين . لذلك فاننى أرى أن القطاع الصناعى هو القطاع الذى سوف نبدأ التحرك منه لأن مجموعة السلوكيات الحالية فى المجتمع غير محابية لا للانتاج ولا للاستهلاك . وأود أن أضيف هنا أننا لكى نحصل على لقمة العيش نتعب بالرغم من وجود الفلوس معك وتريد أن نتحرك فلا تستطيع ومن ثم تصبح مجموعة الأوضاع الحالية غير محابية للانتاج ولا للاستهلاك وذلك لأن مجموعة العلاقات الانسانية التى كان يضرب بها المثل من أن المصريين هادئين بطبعهم وبشوشين وصابرين ومتعاونين ومتآخين .

هذه الصفات الجميلة هى التى كانت تجعل الأجنبى الذى يأتى الى مصر يشعر بالألفة وأن مئات الألوف من الأجانب أقاموا فى مصر فكانت مصر الملجأ ليست فقط للأجانب بل أيضا للاخوة العرب والمسلمين . ولكن أين ذهبت هذه الصفات الجميلة ؟ اليوم السائح الذى يأتى الى مصر يتطلع الى اليوم الذى يخرج منها من سوء المعاملة المتمثلة فى التنتيش والتهبيش وفى المغالطات فالسياحة ليست لوكاندات تبنى من خمسة نجوم وانما هى معاملة طيبة وحسن استقبال من الجميع . ولكن أصبحت المعاملة

سيئة حتى فيما بيننا وأصبحنا لا نطيق بعضنا حتى الاخوة أصبحوا لا يروا بعضهم الا لماما واذا اجتمعوا أخذوا يشتكون ويولولون فى التليفونات .. كل هذه السلوكيات تحتاج الى تفكير وعلاج من المختصين مثل الدكتور نجيب اسكندر .

ثامنا ــ تحدث الدكتور نجيب اسكندر عن الانسان فى المجتمع المصرى وتكلم عن القضايا والمشاكل التى نعانيها فى المجتمع . واننى أود أن ندرس كيف تغيرت العلاقات والنظرة الى الذات فنحن لا نقدر الذات كفاية وانما نقدر الملكية . لماذا حدث هذا ؟ كذلك اذا سألت التلميذ الذى فى الابتدائى أين تريد أن تذهب ؟ فيقول السعودية بالطبع هذه الاجابة ناتجة عن البيئة التى يعيش فيها حيث يريد الجميع أن يذهب الى السعودية لكى يحصل على الفلوس فالقدوة أمامهم فى البيت وفى المدرسة وفى المصنع تفضل الملكية . فالمطلوب هو تعديل فى السلوكيات قبل التعديل فى الماديات لأن هذه السلوكيات تغيرت الى أسوأ بسبب اجراءات معينة ولم تحدث من قبل ، فلقد فتحنا الباب للشيطان فدخل بيتنا ومن أهم الوسائل التى دخل بها الشيطان هى تعيين الخريجين . واننى لا آخذها مسألة اقتصادية أو توظيفية أو مالية وانما هى مسألة سلوكية . فهل يعقل أن الدولة توظف حوالى ٢٠٠ ألف كل سنة زيادة لمدة ١٥ سنة وهؤلاء المؤظفين يحتاجون الى علاوات وترقيات ليس حسب عملهم بل حسب الشهادة والأقدمية فهل هناك أورستقراطية فى العالم مثل هذا ؟

فلا يعقل أن نأتى بأفراد بدلا من أن يعملوا فى المزرعة أو فى المصنع ويأتى لتشغله فى الحكومة فتقول له انت حاصل على اى شهادة ؟ فيقول الابتدائية المعدلة سنة ١٩٢٨ تقوم تفتح قاموس التوظف فتجدها تعادل الكفاءة المخفضة لسنة ١٩٣٢ مثلا فتقول له انت مستحق نصف علاوة من تاريخ كذا . وبناء على ذلك تجد ملايين الملايين من الموظفين الذين يجب أن يرتبوا حسب تاريخ تعيينهم وشهاداتهم . ثم تقول بعد ذلك الأجر وفق العمل .. أى عمل هذا الذى يستحق عليه الأجر ؟ ان الأجر الذى يحصل عليه الموظف ما هو الا السعر الذى قيمت على أساسه الشهادة الحاصل عليها فالعملية تسعيرة للشهادات . ومنذ دخل الدكتور يحيى الجمل الوزارة أظن سنة ١٩٧٥ وحتى الآن والدنيا شايلة وحاطه

واضرابات فى كفر الدوار من أجل العلاوات والترقيات والأقدميات فالعملية معقدة والجميع مشغول بها ولها تأثير كبير على السلوكيات .

ومن الأبواب التى يأتى منها الشيطان التليفزيون الذى يعمل حتى الساعة الثالثة صباحا مما يجعل العائلة تنام حتى العاشرة صباحا ولو جربته لمدة شهر لترى ما يعرضه فان معظم برامجه غير هادفة فلماذا لا يعمل حتى الساعة العاشرة حتى تتاح الفرصة لأن تتكلم العائلة مع بعضها كما كانوا طوال عمرهم منذ آلاف السنين أو ينامون مبكرين لكى يستيقظوا مبكرين . أما أن التليفزيون يعمل ٢٤ ساعة والراديو ٤٨ ساعة ونفتخر بأن هناك ٦٠٠ ساعة اذاعة . والمصيبة القادمة أن المسئولين يعملون كل جهدهم بحيث يستطيع المشاهد المصرى أن يرى تليفزيون العالم وذلك عن طريق الأقمار الصناعية ، وعندما يتم ذلك فسوف لا تجد أحدا يخرج من بيته ويذهب الى مكتبه لأنه اذا انتهى من المسلسل الساعة الواحدة فى مصر فانه سوف يشاهد مسلسل الساعة الثالثة فى أمريكا ومسلسل الساعة الخامسة فى اليابان لأنه يريد أن يتسلى فى حين نجد أن البلاد المتقدمة وخاصة أوربا لا يزيد الارسال التليفزيونى فيها عن خمس أو ست ساعات فى اليوم .

تاسعا — الدكتور عادل عز يقول بتخطيط التعليم ولكن لم يحدثنا عن المدرسين الذين يغششون التلاميذ والمدرس الغلبان الذى مرتبه ثلاثون جنيها وأمامه تلميذ والده يمتلك ست سيارات مرسيدس كيف يعمل فى مثل هذا الجو ؟ وليس المدرس كل مرة هو المخطىء .. اننى مع نشر التعليم ولكن ليس بالصورة التى تحدث الآن فالذى يتعلم يخرج من مهنة يدوية الى مهنة تكية . وفى الأرياف كان لا يصل أحد لشهادة أعلى من الابتدائية الا قليلا وبعد هذه الدراسة يخرج ليمسك الفأس ويفلح الأرض ولكن الآن الذى لا يحصل على شهادة ويدخل الجيش ويخرج فان الدولة تعينه فى الوحدة المجمعة أو فراشا فى الجامع وهذه وظائف لا عمل فيها بل يجلس فى التكية ويحصل على الماهية آخر الشهر .. وليس معنى ذلك أن نبطل التعليم المجانى بل بالعكس — واننى استعير ما قاله أحد الحاضرين من أن مصنعه أعطى حوافز لكى يمحو أمية العاملين فيه — وأطلب أن تكون احدى توصيات المؤتمر أن تطبق مثل هذه التجربة فى باقى الشركات .

وفى هذه المناسبة تذكرت حكاية حدثت عندما كنت مع الرئيس حسنى مبارك وطلبت منه الاهتمام بالتدريب . فقال تدريب ايه ؟ أنا لما كنت ضابط وجدت ضمن مفردات مرتبى ٢ جنيه تحت بند محو أمية فقلت لهم اننى لم أشترك فى محو الأمية ولم افعل شىء استحق عليه هذا المبلغ فيجب أن تخصم . فقالوا سيادتك اسمك من ضمن الأسماء المشتركة فى محو الأمية وان كل ضباط الوحدة مشتركين سواء عملوا أم لم يعملوا . وان مرتب كل منهم مضاف اليه هذا المبلغ . واننى ارى أنه لا مانع من أن يضاف الى مرتب كل مدير خمس أو عشر جنيهات بشرط أن يمحو أمية العاملين معه خاصة وأنها قد تعددت طرق محو الأمية حيث يوجد التليفزيون والفيديو والعامل يهتم بمشاهدة التليفزيون ولو لمدة ساعة كل أسبوع حتى يمكن زيادة ثقافة العمال ليس فقط فى القراءة والكتابة وانما أيضا فى رفع المستوى الفكرى والوعى الصناعى ؟

كذلك من الوسائل اللطيفة التى يمكن أن تستخدم فى محو الأمية الكمبيوتر فانه يوجد الآن كمبيوتر يستطيع أن يتحدث مع الشخص ويعلمه ويأخذ ويعطى معه فى الكلام ويستطيع أن يعلم بدون مشاركة اى مدرس وذلك فى حدود جزء بسيط من العلوم . وأنا لا أقول هذا الكلام لكى يشترى كل رئيس شركة فى شركته مثل هذا الجهاز وانما الفكرة هى أنك ترفع مستوى الأداء الفكرى والخبرة التكنولوجية بوسائل مختلفة لا تصرف الناس عن عملهم مثل ما حدث فى التعليم العام الذى صرف الناس عن عملهم وهذه مشكلة ليس حلها فى أن نغلق التعليم بل لابد أن نجد طريقة أخرى لا تصرف الناس عن عملهم ونستفيد بالتعليم .

ان التدريب فى الشركات وغيرها وسيلة أساسية يجب أن تحظى بالاهتمام على أساس أن يمثل نسبة ٥٪ من الاستثمارات . فاذا كانت الاستثمارات فى الدولة حوالى ٦ آلاف مليون فان التدريب يحتاج الى حوالى ٣٠٠ مليون تصرف على رفع مستوى الكفاية على أشكالها المختلفة وليس التدريب خاص بالعمال فقط بل يشمل جميع المستويات وأن هذا الانفاق على التدريب هو استثمار فى القوى البشرية سوف يؤدى الى توفير أكثر من ٥٪ من رأس المال والانتاج . وما دمنا نتكلم عن المستقبل لعشرين سنة مقبلة فان تكنولوجيا المستقبل سوف تكون مختلفة جدا عن التكنولوجيا التى تستخدم الآن . وقد بدأت هذه التكنولوجيا تختلف من

مجتمع آخر اختلافا كبيرا خلال السنوات العشر الماضية . فنحن نريد أن نتعلم التكنولوجيا الحديثة وأن نحصل على الدرجات العلمية فيها حتى تكون مؤثرة على قدراتنا فى الانتاج وفى قدراتنا على المنافسة بهذا الانتاج فى الداخل والخارج لأن التكنولوجيا عملية تعلم واختبار والى الآن تأتى لنا التكنولوجيا مع الماكينة وكل دورنا هى أن نضغط على الزر فتسير الماكينة ونظرا لأننا نريد أن يتضاعف الانتاج الصناعى ٦ مرات فيجب أن نتعلم التكنولوجيا الجديدة لنزيد من قدراتنا الانتاجية والمنافسة فى الداخل والخارج .

لابد وأن حضراتكم سمعتم أو قرأتم الكثير عن الميكروالكترونك والبيوتكنولوجى ومئات من الأشياء التى تستخدم فى التطبيقات العملية فأمامنا اليوم زراعات كثيرة تتم بنجاح بدون تربه بالطبع لا يصح أن تكون هذه هى الظروف التى تناسبنا ولا أقول بأنه يجب أن نعملها ولكن من الجائز أن يأتى وقت نحتاج فيه الى هذه التقديرات المتواترة — ولم اقل من المؤكد — لأنه لم يوجد تقرير يؤكد بأن مشكلة الطاقة بعد عشرين سنة سوف تتغير تغيرا تاما نحو الطاقة الشمسية والطاقة النووية مجتمعين معا . الآن مركز الطاقة النوويةأفضل من مركز الطاقة الشمسية لأن هذه الطاقة ما زال مركزها ضعيف انما البحوث مستمرة ، والبترول سوف يأتى عليه وقت من الأوقات سيرتفع سعره مرة أخرى . كما أنهم سيدخلون نوعا جديدا من الطاقة النووية اسمه البريدر وتجرى الآن عليه التجارب الأولى وهو الذى يولد مواد ذرية . واذا أمكن للطاقة الشمسية أن تتقدم خلال العشرين سنة القادمة فان المناطق الأساسية لتوليد هذه الطاقة فى العالم سوف تكون الصحراء الأفريقية وسوف تصبح المصدر الأول للطاقة فى أوربا لأن بها شمس لا نهاية لها ومن الممكن أن تنقل اليها المواد النووية على أى شكل فيولدون طاقة سائلة أو غازية تنقل بالأنابيب الى أوربا .. كل هذا خيال علمى له أسس قد يتحقق خلال الأربعين سنة القادمة .

لذلك فاننى أقول بأنه لا يمكن أن تضع فى خطتك أنه بعد عشرين سنة سوف تصل الى انتاج صناعى متنافس على مستوى عالمى اذا لم تكن تنفق دم قلبك على التكنولوجيا والتدريب وليس على حفلات السمر لأن هذا الانفاق لا يستفاد منه والجهاز الاعلامى فى وادى ومستقبل البلد

فى وادى آخر . واذا أردنا أن نرى مستقبلنا فانه لابد من توافر العناصر الثلاثة التى ذكرتها وهى التكنولوجيا والتدريب وتصحيح عملية التعليم بأن أهتم بالتعليم الفنى أولا ثم بتعليم البنات لأن البنت هى التى سوف تعطى المستقبل وليس الولد — وقد لا يوافق على هذا البعض وانما هذا أساس اجتماعى للمستقبل كما أننا نعمل استثمار للمستقبل .

عاشرا — بالنسبة للخـــدمات كان الفلاح يعيش فى بيت مبنى من الطين وكان عدد الذين يعيشون فى هذا المستوى حوالى ٣٠ مليون وعندما نادت الدولة بمشكلة السكان وضرورة اعادة بناء القريد المصرية ارتفـــع الفلاح من مستوى بيت الطين والحجرة التى يعيش فيها ٥ أو ٦ أفراد الى مستوى شقة مســـــاحتها ١٠٠ أو ١٢٠ متر على الأقل تبلغ تكلفتها حوالى ١٥ ألف جنيه . وبذلك ارتفع المستوى مرة واحدة وليس تدريجيا. ولماذا لم يشمل هذا الارتفاع ارتفاع فى مســـــتوى المعيشـــــة الصحى والاسكانى والتعليمى على أساس المشاركة مع الحكومة ؟ وانما الحكومة هى تدفع لجميع هذه الخدمات ..

نحن لو فرضنا أن الزيادة فى عدد السكان مليون ونصف سنويا وأن متوسط تعداد الأسرة خمسة أفراد فان عدد الأسر يبلغ ٣٠٠ ألف أسرة وكل أسرة تحتاج لمسكن فان الدولة تكون ملزمة ببناء ٣٠٠ ألف مســـكن سنويا بخلاف عمليات الاحلال والتجديد ورفع المستوى الاسكانى وبذلك تصبح جملة المطلوب توفيره من المساكن حوالى ٢ مليون مســـكن فكيف أوفر الخامات والأرض لبناء هذا العدد من المساكن سنويا خاصة وأننـــا يجب أن نحافظ على الأرض الزراعية وان الأرض الصحراوية الصالحـــة للبناء محددة بالكنتور الخاص بالارتفـــــاع وبوجود المياه الجوفيـــة وان ما نسمعه من أن هناك ٩٧٪ من أرض مصر صالحة للمبانى كلام غـــير صحيح حيث أن المناطق الصـــحراوية التى تصـــلح للبناء لا تزيد عن ٢٠ مليون فدان وأغلبها مناطق عسكرية فاذا كان من الممكن أن يذهب الجيش الى منطقة أعلى بحيث يسكن الناس فى المناطق التى بها مياه جوفية .

واذا كنا نريد أن تزيد الصناعة ٦ مرات فاننا لا نزيدها فى المناطق المزدحمة مثل شبرا أو طنطا أو كرموز بل لابد أن نخرج الى المناطق غير الزراعية وغير الحضارية الحالية وأن تكون هناك خطة للانتقال لتجمعات

سكانية صناعية وزراعية تستوعب على الأقل من ١٠ الى ١٥ مليون فى العشرين سنة القادمة بحيث يتم بناء المصانع أولا ثم نجعل عمال المصنع يسكنون حوله . ولا نفعل كما فعل فى مدينة العاشر من رمضان ومدينة السادات بأن يعلن البنك بأن المتر بخمسين قرشا فتقف الناس طوابير لكى تعمل مضاربة . واذا ذهبنا الى احدى المدينتين نجد أنهم يبنون بالمسلح وأن الشوارع اتساعها ٤٠ مترا فهذه المدينة مبنية لكى يعيش فيها البهوات وليس المستوى العمالى الذى يعيش فى مثل هذه المدن فيجب أن نحافظ على هذه الأراضى لأن الأراضى القابلة للتعمير فى مصر محدودة وقد تم وضع اليد عليها كلها سواء من الجيش أو من الأهالى والعرب وأن الحكومة لم تتحرك بالرغم من أن هذه الأراضى هى مستقبل مصر على أساس التصنيع وانتقال القوى البشرية بالصورة الاقتصادية التى وضحتها .

لقد تحدثنا كثيرا فى اهمية الانتاج بالنسبة للمستقبل ويأتى الوزراء يهزون رؤوسهم ويذهبون ولا يفعلون شيئا وتمر سنة بعد أخرى حتى مر عشرون سنة ونحن نردد هذا الكلام ونكتب فى توصيات وأن الحكاية يوجد نوع من أنواع الانفصال بين المفكر المنتج وبين السياسى صاحب القرار — وكلنا معترفين بهذا — ولكن السياسى يأخذ الكلام المحسن والمنمق فى شكل توصيات بعد تنفيذها وفى النهاية لا نجد نتيجة . والسياسى عندما يحضر هذه الندوات ويسمع هذا الكلام يوشوشنى ويقول سيبك منهم هما عارفين المشكلة ايه ؟ نحن عندنا مشكلة أمن واستقرار وحضراتهم لم يعرفوا مشكلة الأمن والاستقرار . واذا قلنا لحضرة السياسى بأن هناك بلاد كثيرة متقدمة عندها امن واستقرار ولكنهم تقدموا عنا لأنهم يتخذون القرار السليم لصالح بلادهم دون مراعاة للأمن والاستقرار ولكن مراعين الصالح العام وتقدم بلادهم لذلك نجدهم تقدموا وتأخرنا نحن لأننا لا نتخذ القرار لدواعى الأمن والاستقرار .

ان الذى يقرأ تقرير البنك الدولى الذى ينشره كل عام يجد ان مصر كانت فى مقدمة الدول العربية جميعها والآن أصبحت فى المؤخرة ولا يوجد خلفها غير السودان واليمن والصومال فكل الدول العربية التى كانت خلفنا تقدمت سواء كانت بترولية أم غير بترولية بل أصبح ترتيب مصر الدولة رقم ٤٦ من مجموعة الدول التى تسمى بالدول الأقل نموا ، وسنة

اخرى سوف ندخل فى عداد الدول الفقيرة التى يبلغ مجموعها ٢٥ دولة وهى الدول التى يعتبرها العالم معدمين ولا فائدة فيهم . وبالمعنى البلدى « اللى واقعين من قعر القفة » فنحن الآن جنبهم وبعد عام قد نكون منهم .. ومن ثم فان نتيجة التعلل بالأمن والاستقرار هو التخلف والتسيب والاهمال وبالتالى الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التى هى نفسها سوف تؤثر على الأمن والاستقرار وهذا هو ما حدث .

فالمفروض على السياسى أن يتناقش ويعرف أن مستقبل الأمن والاستقرار فى مصر مرتبط بالتنمية وليس مرتبط بالأمن المركزى ، واذا كان الآن هناك مقتضيات الأمن والاستقرار فانه فى الماضى كان يقال ايضا مقتضيات فلسطين ومقتضيات الحرب وهذه المقتضيات جميعها شماعات لعدم معالجة الوضع الاقتصادى على أساس سليم . وهذا ما يجعلنى اقول أننا فى مصر قوتنا الحقيقية فى الشعب فاذا غيرنا سلوكنا كما حدث فى كثير من دول العالم التى غيرت سلوكها اكثر من مرة مثل المانيا وانجلترا وانصين فانهم غيروا سلوكهم قبل الحرب وبعد الحرب واستطاع الشعب المصرى أن يغير من نفسه أثناء حرب سنة ١٩٧٣ . فيجب أن نصحح فهمنا وسلوكنا حتى نتقدم .

فمثلا اننى أكون فرحا عندما أجد أفرادا لديهم الحماس فى أن يغيروا من الأوضاع القائمة ويصح أن يكونوا لهم رأى مخالف للرأى الذى أميل اليه ولكنى أريد أن أسمع آراء تعبر عما فى نفوسهم . والسلوكيات الاسلامية عندى أهم من الربا فالمسلم الكويس رجل قوى الايمان بالله وبعدله وبرحمته ولم يهمنى اذا ما تعامل بالربا لأن الله سوف يحاسبه على هذا العمل . انما أريد المسلم التقى النقى الطاهر القلب الكامل اين أجده ؟ ليتنى أجده فاذا كان هناك أحد يؤمن بالشيوعية أو الرأسمالية وانما اجتماعيا ينتج ويزيد الانتاج فانه سوف يعمل للمستقبل .. وهذا موضوع مؤتمركم .. وشكرا .